

المحاضرة الرابعة / القيود المحاسبية، تسجيل الاحداث والعمليات المالية

يقصد بالتسجيل المحاسبي: هو إثبات العمليات المالية المختلفة في سجلات منظمة (سجل اليومية، سجل الأستاذ) وبحسب التسلسل التاريخ لحدوث العمليات وبالشكل الذي يمكن معه تحديد الأثر الاقتصادي لهذه العمليات على نتيجة نشاط الشركة (ربح أو خسارة)، وعلى المركز المالي للشركة في نهاية كل سنة مالية.

تعريف القيود المحاسبية

يمكن تعريف القيود المحاسبية على أنها أسلوب معين لتقييد العمليات المحاسبية، بشكل أوضح فهي تعبر عن تبادل القيمة بين طرفي المعاملة المالية أي الدائن وهو الطرف الذي يقوم بدفع مبلغ مالي أو تقديم سلعة أو خدمة، والمدين هو الطرف الذي يقبض القيمة المالية أو يأخذ سلعة أو خدمات. ومنه يمكن أيضا القول إن القيد المحاسبي هو الترجمة المحاسبية للعمليات المالية بين هذين الطرفين.

طريقة تسجيل القيود المحاسبية:

تتقسم الحسابات الرئيسية إلى أربعة أنواع هي: الأصول، الخصوم "المطلوبات"، المصروفات، والإيرادات. حيث تبقى حسابات الأصول والمصروفات في حالة مدينة عند زيادة قيمتها، و العكس في حال النقصان " حالة دائنة". أما حسابات المطلوبات والإيرادات فتكون حركتها معاكسة لسابقتها أي تصبح دائنة في حالة النقصان ومدينة في حالة الزيادة.

لإجراء القيد المحاسبي وضمان بقاء المعادلة المحاسبية (الأصول = الخصوم + حقوق الملكية) في حالة توازن، يجب دائماً عند تسجيل القيود المحاسبية مراعاة العوامل التالية:

- تحديد الحسابات التي تتأثر بالعملية المالية.
- تحديد طبيعة الحسابات التي تأثرت سواء كانت مدينة أم دائنة.
- تحديد ما إذا كان الحساب في حركة زيادة أو نقصان.
- تحديد مقدار التغيير في كل حساب.
- تطبيق قاعدة المديونية والدائنة التي تنص:

الزيادة في المدين يبقى مدين، أما النقص في المدين يصبح دائن

الزيادة في الدائن يبقى دائن، أما النقص في الدائن يصبح مدين

• التأكد من بقاء المعادلة المحاسبية في حالة توازن.

هناك نظريتان لتسجيل العمليات المالية وهي :

أولاً :- نظرية القيد المفرد

كانت هذه النظرية من صنع الواقع والتجاري العملية في المحاسبة وبدأ استخدامها يتلاشى مع ظهور نظرية القيد المزدوج. تقوم هذه النظرية على فرض عدم انفصال المشروع عن مالكيه. وسميت بالقيد المفرد لأنها تثبت العملية المالية بطرف واحد (الأشخاص) وتشبه طريقة كتابة الملاحظات، وتستخدم هذه النظرية في الشركات والمشروعات الفردية والصغيرة. وتعرف طريقة القيد المفرد بأنها تسجيل العمليات المالية المتعلقة بالأشخاص الذين يتعاملون مع الشركة (العملاء أو الزبائن) أو الأشخاص الذين تتعامل معهم الشركة (الموردون)، وما يترتب على هذا التعامل من حركة نقدية داخلية للشركة (مقبوضات نقدية) وحركة نقدية خارجية من الشركة (مدفوعات نقدية).

ومن تعريف طريقة القيد المفرد فإن التسجيل المحاسبي للعمليات المالية بسجلات الشركات وفق هذه الطريقة يقتصر على:

أ- العمليات المتعلقة بحركة النقدية الواردة للشركة (المقبوضات)

ب- العمليات المتعلقة بحركة النقدية الصادرة من الشركة (المدفوعات)

ت- العمليات المتعلقة بالعملاء الذين تتبع لهم الشركة بضائعها أو منتجاتها بالآجل (المدينون).

ث- العمليات المتعلقة بالموردين الذين تشتري منهم الشركة البضائع أو المنتجات التي تتعامل فيها بصورة مشتريات آجلة (الدائنون).

يؤخذ على طريقة القيد المفرد أن البيانات والمعلومات المحاسبية التي يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية للشركة تعتبر بيانات ناقصة لا تكفي وتغطي حاجة مستخدمي المعلومات المحاسبية لأنها تتضمن العمليات الأربعة فقط السابق ذكرها. إلا أنها لاتزال مستخدمة في الشركات والمشروعات الفردية والصغيرة.

إن قياس نتيجة اعمال المنشأة واستخراج صافي ربحها او خسارتها يتم بالمقارنة بين صافي المركز المالي في أول الفترة وآخر الفترة بما يعادل الزيادة او النقصان في صافي المركز المالي آخر الفترة **وكالاتي :**

صافي المركز المالي في اول الفترة ١/١ = مج الموجودات أول الفترة - مج المطلوبات أول الفترة

صافي المركز المالي في اخر الفترة ١٢/٣١ = مج الموجودات آخر الفترة - مج المطلوبات آخر الفترة

صافي ربح = صافي المركز المالي اخر الفترة - (صافي المركز المالي اول الفترة + الاضافات الى راس المال - المسحوبات الشخصية)

صافي خسارة = (صافي المركز المالي اول الفترة + الاضافات الى راس المال - المسحوبات الشخصية) - صافي المركز المالي اخر الفترة

مثال : استخرجت البيانات التالية من احدى المنشآت الصناعية :

١- عناصر الموجودات والمطلوبات في ١/١

٢٨٠٠٠٠٠ اراضي ومباني، ٥٠٠٠٠٠ الآلات، ٨٠٠٠٠٠ سيارات، ٥٠٠٠٠٠ الاثاث، ٦٥٠٠٠٠٠ بضاعة ،
١٥٠٠٠٠٠ نقدية، ٥٠٠٠٠٠٠ دائنون .

٢- عناصر الموجودات والمطلوبات في ٣١/١٢

٢٦٠٠٠٠٠ اراضي ومباني، ١٤٠٠٠٠٠ الآلات، ١٢٠٠٠٠٠ سيارات، ٥٠٠٠٠٠ اثاث، ٧٠٠٠٠٠٠ بضاعة ،
٥٠٠٠٠٠٠ نقدية ، ٤٨٠٠٠٠٠٠ دائنون .

المطلوب // تحديد نتيجة اعمال المنشأة

الحل // صافي المركز المالي في أول الفترة = (٢٨٠٠٠٠٠ + ٥٠٠٠٠٠٠ + ٨٠٠٠٠٠ + ٥٠٠٠٠٠٠ + ٦٥٠٠٠٠٠ +
١٥٠٠٠٠٠٠) - ٥٠٠٠٠٠٠٠

$$٧٦٠٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠٠٠ - ١٢٦٠٠٠٠٠ =$$

صافي المركز المالي في آخر الفترة = (٢٦٠٠٠٠٠ + ١٤٠٠٠٠٠ + ١٢٠٠٠٠٠ + ٥٠٠٠٠٠٠ + ٧٠٠٠٠٠٠ +
٤٨٠٠٠٠٠٠) - ٥٠٠٠٠٠٠٠

$$٨٤٠٠٠٠٠ = ٤٨٠٠٠٠٠٠ - ١٣٢٠٠٠٠٠ =$$

صافي ربح الفترة = ٨٤٠٠٠٠٠ - ٧٦٠٠٠٠٠ = ٨٠٠٠٠٠٠ ليرة سورية الربح

ثانياً : نظرية القيد المزدوج

نظام القيد المزدوج يقوم على قاعدة أن لكل عملية مالية طرفان يضم كل منهما على الأقل حساباً، ويمثل الجانب الأول الحساب المدين وهذا الحساب إما أن يكون أخذ مبلغاً ما أو استحق عليه المبلغ أو يمثل مصروفاً معيناً، أما الجانب الآخر فيمثل الحساب الدائن الذي يكون قد أعطى مبلغاً من المال أو استحق له المبلغ أو يمثل ايراداً معيناً.

يسبق الجانب المدين بحرف جر (من) والجانب الدائن بحرف الجر (إلى)، ويسبق كل جانب باسم (حساب) ويختصر هذا الاسم بالحرف (د)

يكون القيد :

XX من د/المدين (الأخذ، القابض، المصروف)

XX إلى ح/ الدائن (العاطي، الدافع، الايراد)

القواعد التي تحكم طريقة القيد المزدوج:

القاعدة الأولى: ثنائية الأطراف : أي أنه يجب النظر لكل عملية مالية تقوم بها المنشأة تتعلق بطرفين على الأقل أحدهما المنشأة والثاني الجانب الذي يتعامل مع المنشأة.

القاعدة الثانية: الآخذ والعاطي: اعتماداً على القاعدة السابقة نقول أنه لما كان لكل عملية طرفين فإن هذين الطرفين يقوم بتقديم المال (الجانب العاطي) في حين أن الطرف الثاني يتلقى المال المقدم (الجانب الآخذ).

القاعدة الثالثة: تستند هذه القاعدة على القاعدتين السابقتين فهي تقوم على تحليل طرفي العملية وتشخيصها لتحديد كل من الآخذ والعاطي.

القاعدة الرابعة: المديونية والدائنة: من المعروف أنه إذا أخذ شخص ما من الآخر مبلغاً من المال فإن الأول (الآخذ) يعتبر مديناً والثاني (العاطي) يعتبر دائناً.

وكمثال توضيحي على ذلك:

دفعت مؤسسة تجارية رواتب موظفيها نقداً من الصندوق بقيمة ١٥٠٠٠٠٠٠ ليرة، وهنا نجد أن طرفي هذه المعاملة هما:
حساب الرواتب الذي يمثل الطرف المدين (+) و حساب الصندوق و هو الطرف الدائن (-) ، وتكون طريقة القيد على النحو التالي:

١٥٠٠٠٠٠ من ح/ الرواتب.

١٥٠٠٠٠٠ إلى ح/ الصندوق.

انواع القيود المحاسبية

القيد المحاسبي البسيط والقيد المحاسبي المركب.

• **القيد المحاسبي البسيط:** وهو القيد الذي يتضمن حساب واحد فقط في طرفي المعاملة، أي حساب دائن وحساب مدين فقط.

• **القيد المحاسبي المركب:** وهو القيد الذي يشمل في طرفيه المدين والدائن على أكثر من حساب واحد، أي حسابين على الأقل في أحد الطرفين أو كليهما.

وتتم عملية القيد المحاسبي بمراعاة وتوضيح عدة تفاصيل مهمة تتمثل في:

• تاريخ القيام بالمعاملة.

• القيمة النقدية للمعاملة.

- تحديد أطراف المعاملة والقيمة المستحقة لكل طرف.
- توضيح مختصر يصف المعاملة التي تم تسجيلها.
- إدراج رقم المستند الذي يدل على حدوث المعاملة (رقم شيك، رقم فاتورة، ...).

فمثلاً بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٨ إذا اشترت منشأة محمد من المزرعة المجاورة (٥) خمسة أبقار سعر الواحدة ١٠٠٠ ليرة سورية وأعلاف بقيمة ٢٠٠٠ ليرة سورية من نفس المزرعة وتم دفع القيمة نقداً فإنه يمكن تسجيل العملية السابقة في دفتر يومية المنشأة لمحمد بالشكل التالي:

٢٠٢٢/٣/١٨ من مذكورين
 ٥٠٠٠ د الأبقار
 ٢٠٠٠ د/الأعلاف
 ٧٠٠٠ إلى د/ الصندوق.

شرح القيد: شراء ابقار و أعلاف من المزرعة المجاورة ودفع القيمة نقداً من الصندوق.

نلاحظ أن هذا القيد مركب لأنه يحتوي في الجانب المدين على حسابين هما د/الأبقار و د/الأعلاف بينما يحتوي في طرفه الدائن على حساب واحد هو د/الصندوق.

المراجع العلمية

العليوي، أحمد .(١٩٩٥). المحاسبة المالية للمشاريع الزراعية. كلية الزراعة. جامعة حلب. مديرية الكتب والمطبوعات.